

العراق

ملخص تنفيذي

يكفل الدستور الحرية الدينية، وقد احترمت الحكومةحرية الدينية بشكل عام في الممارسة العملية. ولم تظهر الحكومة أي توجه نحو التحسن أو التدهور في ما يتعلق باحترامها وحمايتها للحق في الحرية الدينية. ويعرف الدستور بأن الإسلام هو الدين الرسمي للدولة، وينص على أن الإسلام هو أحد مصادر التشريع، كما ينص على أنه لا يجوز سن أي قانون يتعارض مع ثوابت أحكام الإسلام. إلا أن الدستور ينص أيضاً على أنه لا يجوز سن أي قانون يتعارض مع مبادئ الديمقراطية أو مع الحقوق والحريات الأساسية التي يكفلها الدستور. وعلاوة على ذلك، يضمن الدستور حرية الفكر والضمير والمعتقد الديني وممارسة الشعائر الدينية للمسلمين وغير المسلمين على حد سواء. هذا، ولم يتم إخضاع التناقضات الظاهرة بين الدستور وأحكام القانونية الأخرى للاختبار في المحاكم، مما يُبقي مسألة الحماية القانونية الكاملة للحرية الدينية غير واضحة. وقد أساء المسؤولون أحياناً استخدام سلطتهم للحد من حرية الطوائف الدينية الأخرى. غير أن الحكومة وأطلت الدعوة إلى التسامح وتقبل جميع الأقليات الدينية. وفي أعقاب الهجمات على الأماكن الدينية المسيحية، وفرت الحكومة التمويل لأعمال الترميم وزادت مستوى الحماية المقدمة للكنائس وأماكن العبادة الخاصة بالأقليات الدينية.

وقد وردت تقارير تفيد بوقوع إساءات وتمييز من جانب المجتمع على أساس الانتفاء الديني أو المعتقد أو الممارسة الدينية. وكان للعنف الطائفي في بعض أنحاء البلد تأثير سلبي على قدرة أتباع جميع الأديان على ممارسة شعائرهم الدينية، رغم أن ذلك كان على درجة أقل في إقليم كردستان. ولم تتوفر أي إحصاءات يمكن الاعتماد عليها حول العنف بداعي ديني. وقد استهدفت الغالبية الساحقة من العمليات الإرهابية التي نجمت عنها إصابات جماعية المسلمين. كما أن ممارسات التوظيف على أساس الانتفاء الديني والفساد والهجمات المستهدفة للسكان غير المسلمين والتطبيق المتفاوت لسياسة القانون، كان لها مجتمعة تأثير اقتصادي ضار على الأقليات الدينية غير المسلمة وأسهمت في دفع أعداد لا يستهان بها من غير المسلمين إلى مغادرة البلد، بمن فيهم مسيحيون وصابئة مندائيون.

وقد دعا مسؤولون أميركيون كبار إلى الوحدة في مواجهة العنف الطائفي، وحثوا المسؤولين الحكوميين على إشراك الأقليات الدينية بشكل أكبر في العملية السياسية، وشجعوا على التوظيف بمعدل عن الإعتبارات الطائفية. وكان لدى السفارة الأمريكية مجموعة عمل خاصة بشؤون الأقليات، غرضها تحقيق تركيز منسق لنشاطات الحكومة المتعلقة بالأقليات خلال العام. وتم تعين منسق خاص للإشراف على التمويل الذي تقدمه السفارة، وتطبيق البرامج، وتأييد معالجة بواعث قلق الأقليات. وقد اجتمع المسؤولون في السفارة الأمريكية بشكل منتظم مع شيعة وسنة العراق ومع أتباع الأقليات الدينية؛ وقادت السفارة بإصدار تصريحات تحت على المزيد من التفاهم المتبادل؛ كما قامت بتمويل منح ومشاريع تدعم الحرية الدينية.

القسم الأول: التوزيع السكاني حسب الأديان

تبينت الإحصاءات المتعلقة بالتركيبة السكانية الدينية بسبب العنف والنزوح الداخلي وافتقار الحكومة إلى القدرة على القيام بالإحصاء. وكانت الأرقام المتوفرة، في الكثير من الأحيان، تقديرات من منظمات غير

حكومية لا بيانات مستفادة من إحصاء للسكان أو من مصادر رسمية أخرى. وفي حين أن الحكومة أصدرت قانون التعداد العام للسكان في عام 2008، إلا أنه لم يتم إجراء أي إحصاء سكاني حتى الآن.

ويشكل المسلمون، طبقاً لإحصاءات وفرتها الحكومة في عام 2010، نسبة 97 بالمائة من السكان. ويمثل المسلمون الشيعة غالبية السكان، ومعظمهم من العرب وإن كان بينهم أيضاً التركمان والأكراد الفيليون أو الفيلية (الشيعة) ومجموعات أخرى، إذ تصل نسبتهم إلى ما بين 60 – 65 بالمائة من مجموع السكان. في حين تتراوح نسبة المسلمين السنة العرق والأكراد ما بين 32 و37 بالمائة من السكان، 18 إلى 20 بالمائة من الأكراد السنة، وما بين 12 و16 بالمائة من العرب السنة، في حين أن نسبة الواحد أو اثنين بالمائة المتبقية من التركمان السنة. ويشكل المسيحيون واليزيديون (أو الإيزيديون) والصابئة المندائيون والبهائيون والشبك والكاكيانيون (الذين يُسمون أحياناً أهل الحق)، وعدد ضئيل جداً من اليهود، نسبة 3 بالمائة تقريباً من السكان. ويشكل الشيعة، رغم أنهم يتواجدون بشكل أساسي في جنوب وشرق العراق، أغلبية أيضاً في بغداد ولهم تجمعات سكانية في معظم أنحاء البلد. فيما يمثل السنة الغالبة في غرب البلد ووسطها وشمالها.

وقد تراوحت تقديرات الزعماء المسيحيين لعدد السكان المسيحيين الحالي ما بين 400,000 و600,000 نسمة. وحوالي ثلثي المسيحيين كلدانيون (مذهب شرقي يتبع طقوس الكنيسة الكاثوليكية)، وخمسمهم تقريباً أشوريون (الكنيسة الشرقية)، في حين أن البقية سريان (أرثوذكس شرقيون)، وأرمن (من أتباع الكنيسة الرومانية الكاثوليكية والكنيسة الأرثوذكسية الشرقية)، وأنجليكانيون وطوائف بروتستانتية أخرى. وأفاد رئيس أساقفة الأبرشية الأرمنية الأرثوذكسية بأنه ما زال هناك حوالي 15,000 مسيحي أرمني في البلد، يقيمون بشكل أساسي في مدن بغداد والبصرة وكركوك والموصى. وذكرت التقارير أن عدد المسيحيين البروتستانت الإنجيليين يبلغ حوالي 5000 نسمة.

وأفاد زعماء الطائفة اليزيدية بأن معظم أتباع طائفتهم الذين يبلغ عددهم ما بين 500,000 و600,000 نسمة يعيشون في الشمال، حيث يعيش 15 بالمائة منهم في محافظة دهوك والباقيون في محافظة نينوى. وقال زعماء طائفة الشبك إن عدد أبناء طائفتهم يتراوح ما بين 400,000 و500,000 نسمة، يعيشون بصورة أساسية في الشمال، قرب الموصل. أما التقديرات الخاصة بعدد أتباع طائفة الصابئة-المندائيين فمتباينة إلى حد كبير؛ ويقول زعماء الصابئة-المندائيين إن عدد أتباع الطائفة الذين ما زالوا في البلد يبلغ حوالي 4000 شخص. وذكر زعماء الطائفة البهائية إن عدد أتباع الطائفة يقل عن 2000 شخص ينتشرون في مختلف أنحاء البلد ضمن مجموعات صغيرة. ويقدر عدد الكاكائيين الذين يعيشون حول كركوك بحوالي 24,500 نسمة. وهناك ثمانية يهود يقطنون بغداد، ولا توجد أي معلومات تفيد بوجود يهود آخرين يعيشون في أنحاء أخرى من البلد.

وأفادت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بأن 67,080 لاجئاً عراقياً و193,610 نازحين عراقيين في الداخل سجلوا عودتهم في عام 2011. وكانت غالبية هؤلاء اللاجئين قد فرت أصلاً من العراق بسبب العنف الطائفي وطلبت اللجوء إلى سوريا وإيران. وجاء في تقرير المفوضية السامية لشؤون اللاجئين نصف السنوي لعام 2011 الخاص بمراقبة أوضاع اللاجئين أن معظم اللاجئين الذين سعوا إلى اللجوء في إيران كانوا عائلات شيعية فررت من العراق قبل عام 2003؛ ويقيم معظم الذين عادوا في عام 2011 في النجف وكربلاء.

وبالإضافة إلى اللاجئين العراقيين، هناك ما يقدر بـ 1.3 مليون نسمة من كافة الخلفيات الدينية ما زالوا مشردين في الداخل بسبب العنف الطائفي الذي شهدته البلاد ما بين عام 2006 وعام 2008. هذا وما زال

عدد أبناء الأقليات الدينية الذين شُرُدوا داخلياً بسبب العنف غير معروف بالضبط نظراً لكون الكثريين منهم يقيمون إما مع الأقارب أو مع الأصدقاء. وبحلول نهاية العام، أفادت المنظمة الدولية للهجرة بأنه ما زالت هناك 489 عائلة مسيحية نازحة داخلياً في العراق، وهو عدد يقل عما كان عليه الأمر في بداية العام حين كان هناك 1354 عائلة نازحة. وقد عزت المنظمة هذا التقلص في النزوح الداخلي إلى كون العائلات إما اختارت مغادرة العراق أو قررت العودة إلى المناطق التي كانت تقطنها نظراً لتعاظم المخاوف الأمنية، وعدم توفر فرص العمل، والصعوبة التي تواجهها في نقل أبنائها إلى مدارس أخرى لمواصلة تحصيل العلم في المناطق التي نزحت إليها. وكانت العائلات المسيحية النازحة تقيم بشكل مؤقت في معظم الأحيان إما في منازل تستأجرها أو مع الأقارب. وقد أشارت المنظمات التي تقدم المساعدات الإنسانية وتعمل مع هذه الفئة المعرضة للخطر من السكان إلى أن العائلات المسيحية لم تتمكن في الكثير من الأحيان من بيع منازلها بسعر معقول. كما أنها كانت تواجه إيجارات متزايدة الارتفاع في المناطق التي تنزعج إليها. وقد عادت إلى بغداد حوالي 150 عائلة لم تندمج في المناطق التي نزحت إليها.

القسم الثاني: وضع احترام الحكومة للحرية الدينية

الإطار القانوني/السياسي

يصون الدستور الحرية الدينية. ويعرف الدستور بالإسلام ديناً رسمياً للدولة، وينص على أنه أحد مصادر التشريع، وعلى أنه لا يجوز سن قانون يتعارض مع ثوابت أحكام الإسلام. إلا أن الدستور ينص أيضاً على أنه لا يجوز سن أي قانون يتعارض مع مبادئ الديمقراطية أو مع الحقوق والحريات الأساسية التي يكفلها الدستور. وعلاوة على ذلك، يضمن الدستور حرية الفكر والضمير والمعتقد الديني وممارسة الشعائر الدينية للمسلمين وغير المسلمين على حد سواء.

هذا، ولم يتم إخضاع التناقضات الظاهرة بين الدستور والأحكام القانونية الأخرى للاختبار في المحاكم، مما يُبقي مسألة الحماية القانونية الكاملة للحرية الدينية غير واضحة. وما زالت اللوائح الحكومية تمنع تحول المسلمين إلى دين آخر، ويوجد قانون يفرض تحول الأطفال القصر [عن دينهم] إلى الإسلام إذا اعتنق أحد الوالدين الإسلام، وهناك قوانين ولوائح تحظر ممارسة شعائر بعض الأديان، كما أنه ما زال هناك قانون يبيطل المعتقدات الدينية التي يؤمن بها أتباع ديانات غير الإسلام. إلا أنه لم يتم اختبار أي من هذه القوانين في المحاكم. وقد شكل الدستور في الممارسة العملية الإطار الذي قامت الحكومة من خلاله بصيانة الحرية الدينية خلال العام.

ولا تتطرق قوانين البلد المدنية والجزائية إلى المعالجات القانونية أو العقوبات المتعلقة بالارتداد عن الإسلام. ولم تعد وزيرة حقوق الإنسان الجديدة تدعو إلى إلغاء هذا القانون، على خلاف ما كان عليه موقف الوزير السابق.

ويحرّم القانون رقم 105 لعام 1970 النشاط البهائي، ويحظر قرار صدر عام 2001 المذهب الوهابي من الإسلام. وفي حين أنه ربما كانت أحكام الدستور الخاصة بالحرية الدينية مبطلة لهذين القانونين، إلا أنه لم يتم الطعن فيهما أمام المحاكم بهدف إبطالهما، ولم يتم اقتراح مشروع قانون لإلغائهما.

وتنص المادة 41 من الدستور على أن المواطنين أحراز في الالتزامات الخاصة بأحوالهم الشخصية حسب دياناتهم أو مذاهبهم أو معتقداتهم أو اختيارتهم. إلا أنه لم يتم حتى الآن سن القانون اللازم لتنفيذها، وما زال

بالتالي قانون الأحوال الشخصية الصادر عام 1959 (القانون 188)، الذي يقتضي البت في القضايا بناء على مبادئ الشريعة الإسلامية والسارى على جميع المواطنين ما لم يكن قد تم استثناؤهم بموجب قانون خاص. وقد يشمل "القانون الخاص" الأجانب، كالإعلان البريطاني رقم 6 الصادر عام 1917 وقانون الأحوال الشخصية للأجانب، رقم 38، الصادر عام 1931. وينص الإعلان رقم 6 على قيام المحاكم المدنية باستشارة السلطة الدينية التي تنتهي إليها الأطراف غير المسلمة للاطلاع على وجهة نظرها بموجب القانون الديني المناسب والرجوع إلى وجهة نظرها في المحكمة.

ويؤكد الدستور التزام الحكومة بتأكيد وصيانة حرمة العتبات المقدسة والمقامات الدينية وبضمان ممارسة الشعائر الدينية بحرية فيها. ويجرّم قانون العقوبات عرقلة المراسم الدينية أو التشويش عليها وتدنيس المباني الدينية، وينص بشكل محدد على أن ذلك ينطبق على الأقليات الدينية. ويُعتبر أتباع جميع الديانات والطوائف أحراراً في ممارسة شعائرهم الدينية وإدارة أوقافهم وشؤونهم ومؤسساتهم الدينية.

وتحظر المادة 18 من الدستور إسقاط الجنسية عن أي مواطن عراقي بالولادة، وتتنص على حق من أسقطت عنه الجنسية طلب استعادتها، وتجيز تعدد الجنسية للمواطنين. إلا أن الحكومة تعتبر، في الممارسة العملية، المواطنين اليهود الذين هاجروا من العراق إلى إسرائيل أشخاصاً تخلوا عن جنسيتهم العراقية وعن إمكانية استعادتها. وتنص المادة 201 من قانون العقوبات على أنه يعاقب بالإعدام كل من يروج لـ"مبادئ صهيونية"، أو ينتمي إلى "مؤسسة صهيونية" أو يساعدها مادياً أو أدبياً، أو يعمل بأي كيفية كانت لتحقيق "أهداف صهيونية". هذا ولم يتم تطبيق المادة 201 خلال العام.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2011، أقر البرلمان الكردستاني العراقي التعديل الأول لقانون انتخاب مجالس المحافظات رقم 4 لعام 2009. ولم يتضمن التعديل أحکاماً سعى إليها ممثلو المسيحيين لتحديد عدد نسبي من المقاعد المخصصة للمسيحيين (كوتا) في المجالس على مستوى الأقضية والنواحي في المناطق الجغرافية التي يوجد فيها سكان مسيحيون. وقد شغل المسيحيون في عام 2011 خمسة مقاعد مخصصة لهم حسب نظام الكوتا من أصل 111 مقعداً في برلمان كردستان العراق.

ورغم أن هناك أشخاصاً من الأقليات يشغلون مناصب رفيعة في البرلمان الوطني وفي الحكومة المركزية، وفي حكومة إقليم كردستان أيضاً، إلا أن تمثيل الأقليات في الوظائف الحكومية التي لا يتم شغلها عن طريق الانتخاب هو أقل مما يتاسب مع مستوى نسبتهم في عدد السكان، خاصة على مستوى المحافظات والمستويات المحلية. وقد واصلت الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان توفير التمثيل السياسي والدعم للأقليات خلال العام. وقد ضم مجلس الوزراء العراقي مسيحيًّا واحداً (البيئة). وضم مجلس وزراء حكومة إقليم كردستان هو أيضاً وزيراً مسيحيًّا واحداً (الاتصالات والنقل) ووزيراً يزيدياً واحداً (الزراعة والموارد المائية).

وقد وفرت حكومة إقليم كردستان بعض الخدمات، بينها دفع مرتبات مدرسي العقيدة اليزيدية (أو الإيزيدية) في بعض المدارس التي تمولها الدولة.

وتشير بطاقات الهوية الشخصية الوطنية إلى ديانة حاملها؛ إلا أن جوازات السفر لم تذكر دين حاملها.

ويتعين على الطوائف الدينية أن تسجل نفسها لدى الحكومة. ويشترط أن يكون لدى الجماعة الدينية، كي يتسلى لها التسجيل [والاعتراف بها رسمياً]، ما لا يقل عن 500 من أتباعها في البلد، وأن تحصل، إن كانت

مسيحية، على موافقة مجلس رؤساء الكنائس المسيحية في العراق، وهو مجموعة شبه حكومية تتالف من ممثلين عن كل الطوائف المسيحية الـ14 المعترف بها رسمياً في العراق.

وقد ألغت مديرية الجنسية العامة والجوازات التابعة لوزارة الداخلية لوزان/أبريل 2007 القانون رقم 358 لعام 1975، الذي كان يحظر إصدار بطاقات هوية وطنية لمعتنقي المذهب البهائي. وتم إصدار بطاقات هوية شخصية وطنية لعدد قليل من البهائيين في أيار/مايو 2007. وقد أوقف المستشار القانوني لمديرية الجنسية العامة والجوازات بعد ذلك إصدار البطاقات، مستنداً في قراره إلى أن البهائيين كانوا يسجلون منذ عام 1975 كمسلمين وإلى وجود مرسوم حكومي يحظر تحويل "المسلمين" عن الإسلام واعتناق دين آخر. ولا يمكن للبهائيين، من دون بطاقة الهوية الرسمية هذه، تسجيل ابنائهم في المدارس أو الحصول على جوازات سفر. ورغم إلغاء هذا المرسوم، ظل البهائيون الذين تم تغيير سجلات هوياتهم إلى "مسلمين" بعد بدء العمل بالقانون 358 في عام 1975 غير قادرين على تغيير هوياتهم بحيث تشير إلى أنهم بهائيون، كما لم يتم الاعتراف بأبنائهم كبهائيين.

وتشرف الحكومة على إدارة ثلاثة أوقاف دينية: ديوان الوقف السنوي، وديوان الوقف الشيعي، وديوان أوقاف المسيحيين وغيرهم من الديانات. وتحصل الأوقاف، التي تعمل تحت سلطة مكتب رئيس الوزراء، على تمويل حكومي تتفقه على صيانة وحماية المرافق الدينية.

وتدفع حكومة إقليم كردستان، عبر وزارة الأوقاف التابعة لها، مرتبات الأئمة وتمويل أعمال تشيد وصيانة المساجد والجوامع. ويتوفر هذا التمويل للمؤسسات الدينية المسيحية أيضاً، ولكن الكثير من الكنائس يفضل التمويل الذاتي.

وتنص المادة 92 من الدستور العراقي على أن تكون المحكمة الاتحادية العليا من عدد من القضاة وخبراء في الفقه الإسلامي وفقهاء القانون. إلا أنه بحلول نهاية العام، لم يكن قد تم سن أي قانون لتنظيم عدد القضاة أو طريقة اختيارهم أو عمل المحكمة، مما ترك مسألة تحديد ما إذا كان خبراء الفقه الإسلامي سيكونون بمثابة مستشارين للقضاة أو أعضاء في المحكمة ذاتها عالقة دون بت فيها.

وتتوفر الحكومة دعماً للمسلمين الراغبين في أداء فريضة الحج، وذلك من خلال تنظيم طرق السفر ومساعدة الحاج في الحصول على شهادات تعليم طبي لدخول المملكة العربية السعودية. كما تقدم الحكومة كذلك دعماً مالياً للأوقاف السنوية والشيعية التي تقبل طلبات الحج من المواطنين وترفعها إلى الهيئة العليا للحج والعمرة. وتقوم الهيئة، الملحقة بمكتب رئيس الوزراء، بتنظيم إجراء القرعة يتم عبرها اختيار الحاج الذين سيحصلون على تأشيرات حج رسمية.

وتفرض الحكومة تدريس الدين الإسلامي في مدارس الدولة، إلا أنه لا يفرض على التلاميذ غير المسلمين المشاركة في حصة الدين. وتشتمل مناهج المدارس الحكومية الرسمية في معظم المناطق في المرحلتين الابتدائية والثانوية على ثلات حصص أسبوعياً للتربية الإسلامية، بما في ذلك دراسة القرآن، كشرط للتخرج بالنسبة للتلاميذ المسلمين. وهناك مدارس دينية خاصة في البلد. ويتبعن على المدارس الخاصة، كي يتسلى لها العمل بشكل قانوني، الحصول على رخصة من مدير عام المدارس الخاصة والحكومية ودفع رسوم سنوية. وتمويل وزارة التربية في حكومة إقليم كردستان المدارس الحكومية الموجودة في الإقليم (الابتدائية والثانوية) التي تدرس التلاميذ باللغة الآرامية، ولا يتضمن المنهاج الدراسي فيها الدراسات الدينية أو القرآنية.

وتعتبر الحكومة المناسبات الدينية التالية أيام عطلة وطنية: عاشوراء، وأربعينية الإمام الحسين، وعيد الفطر، وعيد الأضحى، والمولد النبوى، وعيد الميلاد. ويمتد أسبوع العمل الرسمي من يوم الأحد حتى يوم الخميس، مراعاة لكون يوم الجمعة يوم العطلة الأسبوعية بالنسبة للمسلمين.

ممارسات الحكومة

لم ترد أي تقارير تقيد بانتهاك الحكومة للحرية الدينية، وإن كانت قد وردت تقارير تقيد بوجود قيود وتمييز على أساس ديني. وقد واصلت الحكومة احترامها لحق الغالبية العظمى من المواطنين في ممارسة دينهم. ولكن إساءة استخدام السلطة الرسمية من منطلق طائفي ظلت مبعث قلق.

كما قيدت حكومات المناطق، وخاصة حكومة إقليم كردستان، الحرية الدينية خلال العام.

وكانت هناك ادعاءات بقيام حكومة إقليم كردستان بممارسات تمييزية ضد الأقليات الدينية. وقد ادعى الكثير من المسيحيين بأن حكومة إقليم كردستان أخرت بدون سبب معقول إعادة أراضي الكنائس والأراضي التي تمت مصادرتها من أتباع تلك الكنائس. ووردت تقارير مفادها بأنه كان يتعين على اليزيديين الحصول على موافقة من حكومة إقليم كردستان للعثور على عمل في المناطق الواقعة تحت إدارة حكومة الإقليم في محافظة نينوى، أو التي توفر لها البشمركة (القوات الكردية المسلحة) الحماية الأمنية.

وادعى زعماء الشبك وبعض زعماء اليزيديين السياسيين بأن قوات البشمركة الكردية كانت تقوم بشكل منتظم بمضايقة أبناء الطائفتين وإساءة معاملتهم في محافظة نينوى. فعلى سبيل المثال، أفاد زعماء الأقليات بأن القوات الكردية ضغطت على أبناء الأقليات كي يقولوا إنهم من الأكراد وكي يؤيدوا ضمهم إلى منطقة حكومة إقليم كردستان.

كما أفاد رجال دين مسيحيون بأنهم تعرضوا للضغط كي يتوقفوا عن التبشير بدينهم وكى يقدموا المعلومات عن أبناء رعيتهم لحكومة إقليم كردستان وقالوا إن الانطباع الذي كان موجوداً لديهم هو أنهم مهددون بالسجن وبتهديدات لأبناء رعيتهم ولعائلاتهم. وفي 6 تموز/يوليو، اعتقلت قوات الأمن التابعة لحكومة إقليم كردستان رجل دين مسيحياً ووجهت إليه تهمة التجسس؛ وادعى أفراد عائلته ومؤيدوه بأنه تم احتجازه لقيامه بالتبشير. وكانت القضية لا تزال قيد النظر بانتظار البت فيها بحلول نهاية العام.

وقد نفت حكومة إقليم كردستان الادعاءات بقيامها بالتمييز ضد المسيحيين وغيرهم من الأقليات. وعلاوة على ذلك، يختار الكثير من غير المسلمين، رغم هذه الادعاءات، العيش في إقليم كردستان العراقي نظراً لوجود انطباع لديهم بوجود قدر أكبر من الأمان والتسامح هناك.

ورغم أن عدد الأشخاص من أبناء الأقليات الذين كانوا يشغلون مناصب حكومية رفيعة كان ضئيلاً، وردت تقارير عن حالات تمييز في التوظيف على أساس الدين. وكان تأثير التوظيف الطائفي شديداً بشكل خاص في قوات الأمن والشرطة، حيث كان وجود غير المسلمين منعدماً فعلياً تقريباً. وقد توصلت لجنة تقصي حقائق، في 11 آذار/مارس، إلى أنه تم طرد مسيحي أرمني من وظيفته الحكومية في عام 2010 بصورة غير قانونية وبأنه من الجائز أن تكون دياته قد لعبت دوراً في قرار طرده. إلا أنه أُجبر، بدل أن يتم تعينه مجدداً، على القفاص بدون المخصصات المعتادة. وقد غادر هذا الشخص البلد خلال العام، بسبب خوفه على سلامته وقوطه من توفر فرص اقتصادية له.

واشتكت عدة كنائس إنجيلية من أنها لم تتمكن من تسجيل نفسها رسمياً لدى الحكومة ومن أن شروط التسجيل كانت مفرطة الصعوبة، بما في ذلك شرط وجود 500 شخص على الأقل من أتباعها في البلد.

وقد تم خلال العام التمييز على أساس بطاقات الهوية الوطنية، التي تشير إلى ديانة حاملها.

وفي الممارسة الفعلية لا تعرف المؤسسات الحكومية بالتحول عن الإسلام لأغراض رسمية.

ورغم أن عيد الفصح لا يعتبر عيداً وطنياً رسمياً، تقر سياسة الحكومة حق المسيحيين في الاحتفال به. وقد أفادت الطوائف المسيحية بأنها تمكنت من الاحتفال بعيد الفصح بدون أي تدخل.

ونذكرت تقارير صحفية أن الحكومة استهلت في عام 2009 مشروعاً لترميم مقام حزقيال من الداخل، وهو موقع تراثي يهودي شهير يجله المسيحيون والمسلمون أيضاً. ويدبر الوقف الشيعي الذي تموله الحكومة عملية الترميم المستمرة للمقام.

انتهاكات الحرية الدينية من قبل المتمردين أو القوات الأجنبية أو المنظمات الإرهابية

واصل الإرهابيون والمتمردون إيقاع الضحايا بين المواطنين من جميع الفئات الإثنية والدينية. وقد ارتكب الإرهابيون أعمال مضايقة وترهيب للمواطنين وقاموا بعمليات سطو ونهب وخطف وقتل.

في 28 آب/أغسطس أودى مفجر انتحاري بفترض أنه ينتمي إلى تنظيم القاعدة في العراق بحياة 28 شخصاً على الأقل، بينهم عضو مجلس النواب خالد الفهداوي، في جامع أم القرى، أحد أكبر الجوامع السننية في بغداد.

وفي 12 أيلول/سبتمبر، أوقف مسلحون يعتقد أنهم ينتمون هم أيضاً إلى تنظيم القاعدة في العراق عدة سيارات نقل تقل حجاجاً شيعة من كربلاء وقتلوا 22 رجلاً كانوا على متنهما.

وفي 3 آب/أغسطس، حُكم على ثلاثة أشخاص بالإعدام وعلى شخص آخر بالسجن 20 سنة لضلوعهم في الهجوم الذي شُن في 31 تشرين الأول/أكتوبر، 2010، على كنيسة سيدة النجاة السريانية الكاثوليكية في منطقة الكرادة في بغداد، مما أدى إلى مقتل 53 شخصاً وإصابة أكثر من 80 آخرين بجرح.

وقد أدت الهجمات الإرهابية على الكثير من المساجد والكنائس وغيرها من الأماكن الدينية إلى جعل بعضها غير صالح للاستعمال. ووردت تقارير خلال العام مفادها أن الكثير من المسلمين امتنعوا عن حضور الصلوات والمشاركة في النشاطات الدينية خلال العام خوفاً من أعمال العنف. وقد ردت الحكومة على الأمر بتوفير مزيد من الحماية الأمنية للأماكن العبادة والمقامات الدينية وبتمويل عمليات الترميم والإصلاح.

تحسينات وتطورات إيجابية في احترام الحرية الدينية

نشرت قوات الأمن العراقية 28,000 من عناصر الشرطة وأفراد الجيش في منطقة كربلاء في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر وأوائل كانون الأول/ديسمبر لحماية ما يقارب ثلاثة ملايين زائر قصدوا المنطقة لإحياء ذكرى عاشوراء الدينية الشيعية.

وببدأ ديوان أوقاف المسيحيين وغيرهم من الأقليات الدينية، الذي تموله الحكومة، برنامجاً مدته ثلاث سنوات لتوظيف حراس إضافيين للأقليات الدينية لحماية أماكن عبادتها.

القسم الثالث: وضع احترام المجتمع للحرية الدينية

وقد وردت تقارير تفيد بوقوع إساءات وتمييز من جانب المجتمع على أساس الانتماء الديني أو المعتقد أو الممارسة الدينية. وكان للعنف الطائفي الذي شهدته أنحاء كثيرة من البلد تأثير سلبي على قدرة المؤمنين من جميع الأديان على ممارسة شعائر أديانهم، رغم أن التأثير كان أقل فيإقليم كردستان. وقد استمرت بعض العناصر الإسلامية في ممارسة الضغط على المجتمع كي يتقيى بتفسيراتها لل تعاليم الإسلامية. ورغم أن هذه الجهود أثرت على جميع المواطنين، إلا أن غير المسلمين كانوا معرضين بشكل خاص لهذه الضغوط والعنف بسبب كونهم أقلية ولا يقتار لهم إلى الحماية التي توفرها بنية المجتمع العشائرية. فعلى سبيل المثال، استمر الصابئة - المندائيون، وهم فئة قليلة العدد يعيش أفرادها ضمن مجتمعات سكانية صغيرة منتشرة في مختلف أنحاء البلد، في التبليغ عن استهداف المليشيات الإسلامية لهم.

وقد تم استهداف الكثير من الأشخاص من كل المجموعات الإثنية والدينية على أساس هويتهم الدينية. وتضمنت الأفعال التي ارتكبت ضدهم التحرش والترهيب والسطو والاختطاف والقتل. أما الأغلبية الساحقة من الهجمات التي كانت تسفر عن إصابات جماعية فكانت تستهدف الأغلبية السكانية الشيعية. وواجه المتحولون عن الإسلام اضطهاداً شديداً من قبل المجتمع لهم، بما في ذلك تعرضهم للقتل على يد مهاجمين يعرفهم الضحايا.

وقد أفادت بعض التقارير التي وردت خلال العام بأن أبناء الأقليات غير المسلمة والعرب العلمانيين شعروا أنهم مضطرون إلى التقيد بمارسات إسلامية معينة كالتحجّب والصيام في شهر رمضان.

وواصل المسلمون السنة قولهم إن هناك تمييزاً عاماً ضدّهم، مدعين بوجود حملة مستمرة تشنه الأغلبية الشيعية ضدّهم للانتقام منهم عقاباً لهم على وضع الأفضلية الذي كانوا يتمتعون به في عهد النظام السابق وعلى الإساءات التي تعرض لها الشيعة في ذلك العهد. كما ادعى المسلمون السنة بأنّهم يعانون من التمييز بسبب تصور الجمهور بأنّ أغلبية السكان السنة تتّعاطف مع المتطرّفين السنة ومع عناصر النظام السابق.

وبصورة عامة، لم يكن تمثيل الأقليات في بعض الوظائف، التي يتم الحصول عليها عن طريق الانتخاب والتي تعين الحكومة من يشغلونها وفي وظائف القطاع العام، عند المستوى المطلوب. وكان هذا الوضع واضحاً بشكل خاص على مستوى المحافظات، حيث افتقرت الأقليات إلى التمثيل الكامل في مجالس المحافظات. وقد قلل هذا التمثيل غير الكافي من فرص تمعّهم بالأمن والتربية الاقتصادية اللذين توفرهما الحكومة. واشتكتي غير المسلمين، وخاصة المسيحيين واليزيديين، من أنّ الغالبية المسلمة تفرض عليهم عزلة سياسية بسبب اختلافاتهم الدينية.

كما كان لمارسات تمييز الأغلبية المسلمة في مجال التوظيف لصالح أبناء دينها، ومحاكمة مؤسسات الأعمال التي يملكونها غير المسلمين، والفساد، والتطبيق المتفاوت لحكم القانون، تأثير اقتصادي ضار على السكان غير المسلمين وساهمت في رحيل غير المسلمين عن البلد.

وأفاد الشيعة الذين يعيشون في الأحياء التي يهيمن عليها السنة، والسنة في الأحياء التي يهيمن عليها الشيعة، وأبناء الأقليات في الأحياء التي يهيمن عليها السنة أو الشيعة، بتلقيهم رسائل تهديد بالقتل مجهرة المصدر طالبهم بمغادرة منازلهم. وعلى سبيل المثال، أفادت تقارير بأنه تم تهديد المسيحيين الذين كانوا يقطنون في منطقة المنصور ببغداد بالموت ما لم يغادروا منازلهم. وكان التصub الدينـي الدافع الكامن وراء بعض هذه الرسائل، إلا أن مصادر مسيحية ومسلمة أشارت أيضاً إلى احتمال وجود دوافع اقتصادية لهذه التهديدات، وبشكل محدد من قبل أشخاص يحاولون حيازة ممتلكات يملكونها المسيحيون.

وقد هدد بعض المسلمين النساء والصبايا، بغض النظر عن انتمائهن الدينـي، في حال رفضهن ارتداء الحجاب، أو ارتدائهن ملابس غريبة الطراز، أو عدم التزامهن بالتقدير المترتب لقواعد السلوك الإسلامية في الأماكن العامة. وأفاد العديد من النساء، وبينهن مسيحيات، بأنهن اخترن ارتداء الحجاب بعد تعرضهن للتحرش والمضايقات. وفي حين أنه لا يفرض على التلاميذ غير المسلمين المشاركة في حصص تعليم الدين الإسلامي في المدارس الحكومية الرسمية، أفاد بعض التلاميذ غير المسلمين بأنهم شعروا بضغط عليهم من قبل الأساتذة وأبناء صفهم لحضورها.

وأفاد زعماء الصابئةـالمندائيـين خلال العام بأن أبناء طائفتهم ظلوا هدفاً للهجمـات العنيفة، رغم أن عددهـا كان أقل مما كان عليه في عام 2010. وقد قتل اثنان من المندائيـين خلال العام وتم اختطاف اثنين آخرين. كما وردت تقارير بتلقي مـكالمـات هـاتـفـية تـهـديـفـية وـرـصـاصـات مـوـضـوـعـة في مـغـفـاتـ تـنـرـكـ كـإـذـارـ في محلـاتـ الصـاغـةـ المـنـدـائـيـينـ.

وأفاد زعماء اليـزيـديـينـ (الـيـزيـديـينـ) والـشـبـكـ خـلـالـ الـعـامـ بأنـ أـبـنـاءـ الفـتـيـنـ ظـلـواـ هـدـفـاـ لـلـمـضـايـقـاتـ وـأـعـمـالـ العنـفـ. فـعـلـىـ سـبـيلـ المـثـالـ، اـسـتـهـدـفـ بـعـضـ الـمـسـلـمـينـ أـصـحـابـ مـحـلـاتـ لـكـونـهـمـ يـوـفـرـونـ سـلـعاـ أوـ خـدـمـاتـ تـعـتـبرـ منـافـيـةـ لـلـتـعـالـيمـ إـسـلـامـيـةـ وـكـانـواـ يـخـضـعـونـهـمـ أـحـيـاـنـاـ لـلـعـنـفـ لـعـدـمـ إـذـانـهـمـ لـلـإـنـذـارـاتـ التـيـ وـجـهـتـ إـلـيـهـمـ لـلـتـوقـفـ عـنـ ذـلـكـ. وـاسـتـهـدـفـ هـذـهـ الـعـنـاـصـرـ الـمـجـتمـعـيـةـ بـشـكـلـ خـاصـ أـصـحـابـ مـحـلـاتـ بـيـعـ الـخـمـورـ، وـهـمـ فـيـ المـقـامـ الأولـ مـنـ الـمـسـيـحـيـيـنـ وـالـيـزيـديـيـنـ.

وفي 2 كانون الأول/ديسمبر، هاجم مـشارـكونـ فيـ أـعـمـالـ شـغـبـ يـتـراـوحـ عـدـدـهـمـ ماـ بـيـنـ 300ـ وـ1000ـ شـخـصـ عـدـةـ مـحـلـاتـ يـمـلـكـهاـ كـلـدـانـيـونـ وـسـرـيـانـ وـيـزـيـديـونـ فـيـ زـاخـوـ، وـهـيـ مـنـ الـمـدنـ الرـئـيـسـيـةـ فـيـ مـحـافـظـةـ دـهـوكـ فـيـ إـقـلـيمـ كـرـدـسـتـانـ الـعـرـاقـ. وـقـامـ الـمـهـاجـمـونـ بـإـحـرـاقـ أوـ تـدـمـيرـ 26ـ مـحـلـاـ مـرـخصـاـ لـهـاـ بـيـعـ الـخـمـورـ، وـمـحلـ تـدـلـيـلـ، وـأـرـبـعـةـ فـنـادـقـ نـقـدـمـ الـخـمـورـ لـزـبـانـهـاـ، وـكـازـيـنوـ. وـقـدـ اـنـدـلـعـتـ أـعـمـالـ الشـغـبـ فـيـ أـعـقـابـ صـلـةـ الـظـهـرـ فـيـ مـسـجـدـ الرـشـيدـ فـيـ زـاخـوـ حـيـثـ شـجـبـ الـإـلـامـ، عـلـىـ مـاـ زـعـمـ، تـلـكـ الـمـحـلـاتـ باـعـتـيـارـهـاـ "ـحـرـامـ"ـ وـمـتـنـاقـضـةـ مـعـ إـلـاسـلامـ وـحـرـضـ أـتـبـاعـهـ عـلـىـ مـهـاجـمـتـهـ. وـقـامـ الـمـشـارـكـونـ فـيـ أـعـمـالـ شـغـبـ مـضـادـةـ فـيـ وقتـ لـاحـقـ بـتـدـمـيرـ مـكـاتـبـ الـحـزـبـ إـلـاسـلامـيـ الـعـرـاقـيـ السـيـاسـيـ الـذـيـ اـشـبـهـ فـيـ آـنـهـ الجـهـةـ التـيـ أـثـارـتـ الـهـجـمـاتـ الـأـصـلـيـةـ.

وقد شـجـبـ رـئـيـسـ منـطـقـةـ كـرـدـسـتـانـ الـعـرـاقـ، مـسـعـودـ الـبـرـزـانـيـ، الـعـنـفـ. وـأـعـلـنـ عـنـ تـشـكـيلـ لـجـنةـ لـلـتـحـقـيقـ وـمـعـاقـبةـ الـذـينـ كـانـواـ وـرـاءـ الـهـجـمـاتـ. وـمـعـ حلـولـ نـهـاـيـةـ الـعـامـ، لـمـ تـكـنـ الـحـكـومـةـ قدـ قـامـتـ بـعـدـ بـالـتـعـويـضـ عـلـىـ الضـحـاـيـاـ كـمـاـ لـمـ تـكـنـ قـدـ حـدـدتـ هـوـيـةـ الـفـعـلـةـ وـعـاقـبـتـهـمـ.

وقد تـعـرـضـ الزـعـمـاءـ الـدـينـيـيـنـ الـمـسـلـمـونـ (الـسـنـةـ وـالـشـيـعـةـ عـلـىـ حدـ سـوـاءـ)، طـبـلـةـ الـعـامـ، كـمـاـ تـعـرـضـ الـحجـاجـ وـالـتـجـمـعـاتـ الـدـينـيـيـةـ فـيـ الـعـتـبـاتـ الـمـقـدـسـةـ وـالـمـقـامـاتـ الـدـينـيـةـ وـأـمـاـكـنـ الـعـبـادـةـ وـالـمـنـازـلـ الـشـخـصـيـةـ، لـهـجـمـاتـ مـمـيـةـ وـإـصـابـاتـ.

في 20 كانون الثاني/يناير أدت قنبلتان استهدفتا حجاجاً شيعة كانوا في طريقهم إلى كربلاء إلى مقتل 52 شخصاً على الأقل وإصابة 150 بجراح. وكان التحقيق في الحادث لا يزال مستمراً بحلول نهاية العام.

وفي الفترة الممتدة ما بين 2 شباط/فبراير و 9 تموز/يوليو، تم قتل ثمانية كاكائيين في محافظة كركوك. وكان التحقيق في الحادث لا يزال مستمراً بحلول نهاية العام.

ووردت تقارير عن مقتل ثلاثة مسيحيين في عنف مستهدف في عام 2011. وكان التحقيق في الحادث لا يزال مستمراً بحلول نهاية العام.

كما تمت مهاجمة أماكن عبادة مسيحية خلال العام. ففي 2 آب/أغسطس، أصيبت كنيسة العائلة المقدسة للسريان الكاثوليك في كركوك بأضرار جسيمة نتيجة انفجار قبلة أصابت رئيس الأبرشية و 22 آخرين في مبانٍ محيطة بالكنيسة. وفي 15 آب/أغسطس تم تفجير كنيسة مار أفرام للسريان الأرثوذكس، في كروك أيضاً، إلا أن الحادث لم يسفر عن أي إصابات. وقام رجال الشرطة، في نفس ذلك اليوم، بنزع قنبلة مخفية في سيارة خارج كنيسة مشيخية قريبة. وكان التحقيق لا يزال مستمراً بحلول نهاية العام.

ويحاول الجيران المسلمين أحياناً مساعدة المسيحيين رغم أنه لا يتم الإبلاغ عن هذه الجهود في الكثير من الأحيان. فعلى سبيل المثال، رفض الكثير من أصحاب المحلات المسلمين اثناء أعمال الشغب التي استهدفت المحلات التي يملكونها أبناء الأقليات في مدینتي زاخو ودهوك تحديد المحلات التي يملكونها مسيحيون. كما قام المسلمون بإنقاذ جيرانهم المسيحيين واليزيديين من المباني التي اشتعلت فيها النيران وحاولوا إخماد الحرائق.

القسم الرابع: سياسة الحكومة الأمريكية

كانت الحكومة الأمريكية ملتزمة بتعزيز الحرية الدينية وواصلت التعاون بشكل وثيق مع الحكومة العراقية في هذا المجال كجزء من سياستها الإجمالية لتعزيز حقوق الإنسان. وكان المسؤولون الأمريكيون من وزارة الخارجية ووزارة الدفاع ومن السفارة والقنصليات يجتمعون بشكل منتظم مع ممثلي جميع الطوائف الدينية والفنانات الإثنية في البلد، بما في ذلك الأقليات، وواصلوا إجراء حوار فعال معهم.

ومن خلال برنامج مولته الحكومة الأمريكية، أنتج طلبة جامعات عراقيون، وبثت قناة تلفزيونية عراقية بارزة، سلسلة حلقات تعرف بالأماكن المقدسة التابعة للأديان المختلفة في العراق وتحتفى بتلك المواقع. ورعى برنامج آخر مولته الحكومة الأمريكية حوارات أديان ناجحة في مناطق شهدت توترات دينية، مثل كركوك.

وقام نائب مساعد وزيرة الخارجية لشؤون العراق في مكتب شؤون الشرق الأدنى بدور المنسق الخاص لشؤون الأقليات الدينية والإثنية. وقد زار المنسق الخاص خلال العام تجمعات اللاجئين من الأقليات [العراقية] في الولايات المتحدة لمناقشة التحديات السياسية والاقتصادية والأمنية التي تواجهها هذه التجمعات. وترأس مساعد السفير لشؤون المساعدة خلال المرحلة الانتقالية جهود السفارة للتواصل مع الأقليات الدينية والإثنية. وقد سافر إلى مختلف أنحاء البلد وزار العراقيين المغتربين في الولايات المتحدة، والتقي مع زعماء دينيين وسياسيين، وترأس مجموعة عمل السفارة المعنية بقضايا الأقليات، التي أنشئت لغرض تحقيق تركيز منسق في النشاطات الأمريكية المتعلقة بالأقليات خلال العام.

كما قام السفير والقنصل العام في أربيل بالتواصل مع الأقليات الدينية وعملت السفارة مع مسؤولين في وزارة الخارجية الأمريكية وفي المجتمع الدولي والحكومة [العراقية] لمعالجة هموم الأقليات.

وكانت الحكومة الأمريكية قد أنفقت، بحلول شهر كانون الأول/ديسمبر، أكثر من 70 مليون دولار في تمويل مشاريع لدعم الأقليات. وقد ركزت هذه المشاريع على احتياجات الأقليات الفورية واحتياجاتها على المدى الطويل أيضاً، بما في ذلك التنمية الاقتصادية والخدمات الأساسية والإنسانية وتنمية القدرات.